

جمهورية مصر العربية



رَأْسُةَ الْجُمْهُورِيَّةِ

الجريدة الرسمية

الثنى ١٥ جنيهاً

السنة السادسة والستون	الصادر فى ٨ ذى القعدة سنة ١٤٤٤ هـ الموافق (٢٨ مايو سنة ٢٠٢٣ م)	العدد ٢١ (مكرر)
--------------------------	---	--------------------

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣

بشأن إعادة تنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري ؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١٨

لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر

لدى أجهزة الدولة ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٤ لسنة ١٩٧٤ في شأن تنظيم رئاسة

مجلس الوزراء واختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٨١ في شأن إنشاء مراكز

المعلومات والتوثيق في الأجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة وتحديد اختصاصاتها ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٥٩ لسنة ٢٠١٥ بإنشاء وحدة لإدارة وتنفيذ

مشروعات استكمال وربط قواعد البيانات القومية بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٨٥ لسنة ٢٠١٦ بتشكيل لجنة قومية

لإدارة الأزمات والكوارث والحد من المخاطر بمجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٥٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن منظومة

الشكاوى الحكومية الموحدة وإعادة تنظيم مكاتب خدمة المواطنين ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء مركز إعلامي

بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٨٣ لسنة ٢٠٢٢ بنقل تبعية المركز

الإعلامي لمجلس الوزراء إلى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ فى شأن إنشاء وتنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٩٣ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار :

(المادة الأولى)

يُعاد تنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كهيئة عامة خدمية ، تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويتبع رئيس مجلس الوزراء ، ومقره الرئيس مدينة القاهرة ، ويشار إليه فى باقى مواد هذا القرار بـ "المركز".
ويجوز بقرار من مجلس إدارة المركز إنشاء فروع أو مكاتب له فى المحافظات الأخرى .

(المادة الثانية)

يهدف المركز إلى توفير وإمداد صانع القرار بما يطلبه من بيانات وتحليلات واستشراف المستقبل على المديين المتوسط والبعيد ، بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية ، ووضع بدائل السياسات العامة القائمة على الأدلة وتحقيق التواصل بين الحكومة ووسائل الإعلام ، وبيادر المركز الاختصاصات اللازمة لتحقيق أهدافه بالتنسيق مع الجهات المعنية ، وله على الأخص ما يأتى :

- ١- إجراء بحوث ودراسات السياسات العامة فى مختلف المجالات ومنها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة ، استنادًا إلى المنهجيات العلمية ، وتقديم التوصيات فى ضوء ما تسفر عنه من نتائج .
- ٢- توفير احتياجات رئاسة مجلس الوزراء واللجان الوزارية من الإحصاءات والبيانات والتقارير والدراسات ، وأوراق ومختصر السياسات وله فى سبيل ذلك التعاون مع مؤسسات الدولة الأخرى .
- ٣- المشاركة فى إعداد الاستراتيجيات والخطط القومية للدولة وذلك بالاعتماد على المعلومات المتوافرة لدى المركز وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية .
- ٤- تقديم الدعم الفنى لصناعة القرار بمجلس الوزراء واللجان الوزارية .

٥- متابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والسياسات والقرارات الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء ، وذلك من خلال أدوات الرصد المتعددة والمتاحة بالمركز ، ورفع تقارير دورية بشأنها لتحديد الإنجازات ومتطلبات التطوير اللازمة إلى جانب رصد وتوفير مؤشرات الأداء الكمي والكيفي ومؤشرات قياس الأثر الكفيلة بضمان تحقيقها .

٦- الاستفادة من تطور علوم البيانات في الارتقاء بمستوى مخرجات المركز بالتركيز على استخدام عدد من التقنيات لاسيما التقنيات الحديثة والمستقبلية ، وتطوير عدد من المنصات المعلوماتية الذكية في المجالات الرئيسية ، وإجراء عمليات التنبؤ بعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية ، بما يسهم في دعم صانع القرار ومجتمع المستفيدين .

٧- رصد توجهات الرأى العام للمواطنين بشأن عدد من القضايا والموضوعات والقوانين ذات الأولوية من خلال القيام باستطلاعات الرأى العام ، والمسوح الميدانية ، ومتابعة المرصد الإعلامية ، ومنصات التواصل الاجتماعى وغيرها .

٨- تحقيق التواصل الفعال بين الحكومة ووسائل الإعلام مع إبراز جهود وإنجازات الحكومة إعلامياً في مختلف القطاعات وبلغات متعددة ، وتنفيذ الشائعات ، وإدارة حوار مجتمعي بشكل دورى حول قضايا السياسة العامة والمساهمة فى رفع الوعى بالسياسات الحكومية فى مختلف المجالات .

٩- المساهمة فى التوعية المجتمعية بتحديات وإنجازات الدول من خلال الإتاحة المعلوماتية للبيانات والتقارير والدراسات الرصينة ، مع استخدام الوسائل التكنولوجية الإعلامية الحديثة .

١٠- متابعة وضع الدولة فى المؤشرات الدولية مع اقتراح الآليات الكفيلة بتحسين وضع مصر فى تلك المؤشرات وفقاً لنهج علمى دقيق ، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية .

١١- التعاون مع الأجهزة أو المراكز المماثلة فى الدول الأخرى .

١٢- القيام بأية مهام أخرى تسند إليه من رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثالثة)

يكون للمركز مجلس إدارة يُشكل برئاسة رئيس المركز وعضوية كل من :
ممثلين عن وزارات (الخارجية ، التعاون الدولي ، التخطيط والتنمية الاقتصادية ،
المالية ، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، التنمية المحلية) .
أربعة من ذوى الخبرة يرشحهم رئيس المركز .
ويصدر بتشكيل مجلس الإدارة قرار من رئيس مجلس الوزراء وذلك لمدة سنتين
قابلة للتجديد ، ويتضمن القرار تحديد المعاملة المالية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة .

(المادة الرابعة)

مجلس إدارة المركز هو السلطة المهيمنة على شئون المركز ، وتصريف أموره ،
وله جميع السلطات والصلاحيات لإدارة المركز ، واتخاذ ما يراه لازماً لتحقيق أهدافه ،
وعلى الأخص ما يلي :

- ١- إعداد الخطة القومية للمعلومات .
- ٢- وضع السياسات العامة التى تحقق الأهداف الرئيسية للمركز ، ووضع خطط وبرامج عمل المركز وآليات تنفيذها .
- ٣- دراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بنشاط المركز وتنظيم العمل به .
- ٤- عقد اتفاقيات التعاون وتبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المماثلة بعد التنسيق مع الوزارات والجهات المعنية .
- ٥- وضع الهيكل التنظيمى للمركز وجدول الوظائف دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية وذلك بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
- ٦- وضع القواعد والنظم الإدارية والمالية والتعاقدات وشئون الموارد البشرية اللازمة لتسيير أعمال المركز دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية ، مع الالتزام بالحد الأقصى للأجور المقرر قانوناً ، وذلك بعد موافقة وزارة المالية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
- ٧- دراسة التقارير الدورية المتعلقة بمتابعة سير العمل بالمركز ومركزه المالى .

٨- قبول الإعانات والهبات والتبرعات والوصايا والمنح وعقد القروض مع الجهات المحلية والأجنبية بمراعاة الإجراءات المتطلبية قانوناً فى هذا الشأن ، ويشترط فى القروض التى يعقدها المركز موافقة وزارتى المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية وبالتسيق مع وزارة التعاون الدولى بالنسبة للقروض والمنح التى يعقدها المركز من الخارج .

٩- وضع قواعد استخدام الخبراء والاستشاريين المصريين والأجانب لأداء مهام محددة للمركز واعتمادها من رئيس مجلس الوزراء .

١٠- النظر فى كل ما يرى رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل فى نطاق اختصاص المركز .
ولمجلس الإدارة تفويض رئيس المركز فى بعض اختصاصاته .

(المادة الخامسة)

يجتمع مجلس إدارة المركز بدعوة من رئيسه مرة واحدة على الأقل كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك ، وتكون اجتماعاته صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .
ولمجلس الإدارة أن يدعو من يرى دعوته من ممثلى الجهات والوزارات وذوى الخبرة المعنيين بالموضوع الذى يناقشه المجلس دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

ولمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه أو من غيرهم لجاناً دائمة أو مؤقتة ، تختص كل منها بمهمة معينة ، وتعرض أعمال وتوصيات هذه اللجان على مجلس الإدارة لتقرير ما يراه بشأنها .

(المادة السادسة)

يصدر بتعيين رئيس المركز قرار من رئيس مجلس الوزراء وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ويحدد القرار معاملته المالية .
يتولى رئيس المركز إدارته وتصريف شئونه والإشراف على أعماله الفنية والإدارية والمالية ، ويمثل المركز أمام القضاء وفى صلته بالغير .

(المادة السابعة)

تتكون موارد المركز من الآتي :

- ١- الإعتمادات التي قد تخصص له في الموازنة العامة للدولة .
- ٢- الإعانات والمنح والهبات والتبرعات التي يقبلها مجلس الإدارة وفقاً للقواعد المنظمة لذلك .
- ٣- القروض التي يعقدها المركز سواء مع الجهات المحلية أو الأجنبية بمراعاة القواعد والإجراءات المتطلبية قانوناً في هذا الشأن .
- ٤- مقابل الخدمات التي يؤديها المركز للجهات الحكومية .
- ٥- أية موارد أخرى يقررها القانون لصالح المركز .

(المادة الثامنة)

تسرى على أموال المركز الأحكام المتعلقة بالأموال العامة .
ويكون للمركز تحصيل مستحققاته لدى الغير عن طريق الحجز الإداري .

(المادة التاسعة)

يكون للمركز موازنة خاصة تعد على نمط الموازنة العامة للدولة ، وتبدأ السنة المالية للمركز ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها ، ويكون له حساب ضمن حساب الخزانة الموحد لدى البنك المركزي تودع فيه موارده .
ويجوز للمركز فتح حساب أو أكثر في أي من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي ، بموافقة وزير المالية ، تودع فيه موارده من الهبات والوصايا والتبرعات .

(المادة العاشرة)

يُلغى قرار وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة للتنمية الإدارية رقم ١ لسنة ١٩٩٢ المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الحادية عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٨ ذي القعدة سنة ١٤٤٤ هـ
الموافق (٢٨ مايو سنة ٢٠٢٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولي

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب / أشرف إمام عبدالسلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٣

٢٠٢٢ / ٢٦٠٧٦ - ٢٠٢٣ / ٥ / ٢٩ - ٧٠٩



مكتبة و أمانة دولة الكويت
طبعة الكلاويكية لإعدادها عند الطاول